تأثير المسار الديمقراطي على السلطة والصحافة في الجزائر

أ. نجاة لحضيري*

الملخص:

يعالج المقال الآتي تأثير المسار الديمقراطي على السلطة والصحافة في الجزائر، باستعراض مراحل التجربة الديمقراطية في هذا البلد، كما يقدم صورة عامة للعلاقة بين السلطة والصحافة المكتوبة، حيث شهدت هذه الأخيرة تغيرات معتبرة أثرت على تركيبة المجتمع الجزائري الذي شهد بدوره تحولا تدريجيا في توجهاته وانشغالاته وطموحه، نتيجة للإفرازات التي تمخضت عن الساحة السياسية والإعلامية في الجزائر. كما يشير إلى ما صاحبته التجربة الديمقراطية من تعددية إعلامية، التي انعكست على العمل الصحفي من جهة وعلى السياق السياسي والإطار القانوني المنظم لها من جهة أخرى، مع محاولة التعرف على مستقبل الديمقراطية والصحافة في الجزائر. لنختم المقال بخلاصة مع مجموعة مقترحات كتوصيات.

Abstract

This article discusses the influence of the democratic path on authority and the press in Algeria; also, it gives the panorama of the relationship between them. These have been marked by radical upheaval, led a change of goals, concerns and aspirations of society due to pluralism and multiparty system. It defines the overall context of authority and the press in Algeria, pointing out the influence of the multiplicity of journalistic titles on the exercise of the profession. It looks, too, the prospects of democracy and the press in our country. Recommendations as solutions were included in the end.

* – باحثة بالمركز الوطني للبحث في الانثروبولوجيا الاجتماعية والثقافية، وهران (كراسك CRASC)

Key words

Algeria, pluralism, democratic path, press, authority.

مقدمة:

شكلت الديمقراطية محور دراسات وبحوث علمية قديمة وحديثة باعتبارها هدفا للمجتمعات الإنسانية لأجل بلوغ الرقي والازدهار من خلال المشاركة في المجريات السياسية لأي بلد، حيث عرفت تغيرا في الشكل والمحتوى عبر فترات وحقب متتالية من الزمن، بعضهم يربطها بشفافية الحكم وآخرون يسندها إلى حرية الرأي والتعبير والصحافة، بين هذا وذاك تظل الديمقراطية مفهوما نسبيا، ما دامت تعرف مدا وجزرا خاصة في البلدان التي لم تبلغ مستوى طموح شعوبها أو فشلت في انتهاجها كأسلوب للحكم.

ارتبط ظهور الصحافة المكتوبة باختراع الطباعة، حيث تطورت كثيرا لتتخذ الشكل والنوع التي هي عليها حاليا من طرف منظرين ومختصين، الذين حاولوا تنظيمها عبر سن نظريات، أسس ومبادئ تجعلها فنا راقيا ومهنة شريفة في خدمة الصالح العام ومحاربة الفساد ومختلف المعضلات الأخرى، إلا أن الهدف أمنية والواقع أمرا آخر.

عرفت الصحافة المكتوبة في الجزائر عصرا ذهبيا في فترة التعددية السياسية لكنه كان قصيرا، حيث صحبت معها ظهور عناوين مستقلة وخاصة. فمنذ سن قانون ابريل 1990 حدث تغيرا في توجهات الطبقة السياسية وطموحات المجتمع، ليعكس تيارات فكرية مختلفة، بعضها موالية للسلطة وأخرى متمردة عليها، لتظهر عناوين خاصة تعالج مواضيع بعضها كانت جد ناقدة، مما زجها في سلسلة من المحاكمات، التعليقات وحتى التوقيف النهائي عن الصدور، بغض النظر عن الضغوط الأخرى، التي

اتخذت طابع التمويل واحتكار الإشهار، فأضحت الصحافة محاصرة بين مطرقة السلطة وسندان الظروف العصيبة التي مرت بها الجزائر، لتتقلص إثرها حدود حرية التعبير.

تعد حرية الرأي والتعبير من اللبنات الرئيسية لانتعاش الصحافة المكتوبة ومن مقومات الديمقراطية في المجتمعات الإنسانية، لكنها تظل في خلاف وبشكل شبه مزمن مع السلطة، نظرا للدور الذي تلعبه في تنوير الرأي العام حول قضايا المجتمع من خلال سرد حقائق قد تزعج السلطة التي تضطر في بعض الحالات إلى إخفاء جزءا منها عن الرأي العام. ولا يقتصر الصراع بين الصحافة والسلطة على الجزائر فحسب، بل يشهد العالم بأسره وباستمرار، صراع بين الصحافة على وجه الخصوص والسلطة، الجماعات الضاغطة وحتى التيارات الفكرية الأخرى، باعتبارها قطاعا استراتيجيا يجلب الاهتمام بغية السيطرة عليها واستخدامها لتحقيق غايات: كالمحافظة على النظام السائد ومنع كل تغيير مع تلميع صورة السلطة في نظر شعبها. ففي غياب الحرية أو محدوديتها، التي تتطلب التعددية الفكرية وقبول مختلف الآراء _ ما دامت كلها في خدمة الصالح العام _ فمن الصعب الاقرار بوجود ديمقراطية. وعليه نطرح الإشكالية التالية: ما هو تأثير المسار الديمقراطي على السلطة والصحافة المكتوبة في الجزائر؟

1- الديمقراطية ومعايير نجاحها

الديمقراطية لفظ يوناني يتكون من كلمتين هما: ديموس: حكم وكراتوس: الشعب، تعني بذلك حكم الشعب بنفسه وهي «حكم الشعب بالشعب» كما قالها أبراهام لنكلن، فهو مراقب الحكومة ومختلف الجماعات الضاغطة الأخرى في حالة من الوعي بمصالحه و مدى التعبير عن انشغالاته وتجسيدها في أرض الواقع. «تقوم على أسس السيادة الشعبية وتحقق للمواطنين الحرية والمساواة السياسية وتخضع فيها السلطة لرقابة الرأي العام حر له من الوسائل والأساليب القانونية ما يكفل خضوعها للنفوذ»[1].

تقوم الديمقراطية على المعايير التالية: الحرية، الوعي السياسي، الرخاء الاقتصادي، الأمن والاستقرار، فلن يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل يتعدى الأمر إلى توافر شروط نجاح الديمقراطية هي: نشر الإيمان بالمبادئ الديمقراطية وتقدير كل كائن حي، تعميم التعليم وتصفية الأمية، درجة عالية من المواطنة وروح الطاعة للقانون (السلطة والقاعدة معا)، المساواة الاقتصادية وتكافؤ الفرص حتى لا يوجد غنى من جهة وفقر من أخرى، المساواة الاجتماعية بالقضاء على البغض الاجتماعي والتمييز بين الطبقات عن طريق التعليم، والتوظيف وفق الكفاءة، قيادة شريفة ونزيهة، وموضع ثقة الشعب، إجراء انتخابات في كل المسائل الرئيسية مع استشارة الشعب في كل ما يمس مصالحه، إطلاع الشعب على كل المسائل الوطنية الداخلية والدولية، تقوية السلطة التنفيذية والاعتماد على اللجان البرلمانية في الرقابة عليها، تطبيق النظام النيابي وفق ظروف المجتمع السياسية، الاقتصادية والاجتماعية مع تأكيد دور الشعب في نقد ومراقبة الحكومة، تدخل الدولة لخدمة الصالح العام بترجمة التجارب الحقيقية للشعب لا طبقة معينة[2]، يعتبر الوعي، الرخاء الاقتصادي، الأمن والاستقرار، أسس الديمقراطية مع إقرار حرية التعبير وتعددية الرأي عبر الصحافة في إطار قوانين تنظمها.

يقول أحمد طلعت[3]: "المعايير الثلاثة التي نقترحها لقياس ديمقراطية نظام من أنظمة الحكم هي الأحزاب والإعلام والجيش" ويعني بذلك تعددية سياسية التي تتجسد في الأحزاب السياسية المتعددة التوجهات، حرية الإعلام وجيش قوي يسهر على تطبيق القانون وضمان الحريات مع توفير الأمن والاستقرار للبلد. فكل المجتمعات تناشد الحرية لكن الحصول عليها ليس بالأمر اليسير، نظرا لما تسببه من تصادم في الآراء والمصالح معا من جهة، ولصعوبة تحديد هذه الحرية ــ بمعنى تقنينها ــ خاصة في المجتمعات غير الديمقراطية من جهة أخرى. لذا فالحرية غير المقننة تؤدي إلى الصراع وهو ما يشوه صورة الديمقراطية الأصلية. فالحرية هي الأرضية الخصبة التي تزدهر فيها الديمقراطية فلا

تكملها فحسب، بل تدعمها كذلك كما أنها ليست مطلقة بل نسبية، في حدود الأطر القانونية المطبقة في البلد.

2- مشاكل الديمقراطية

تكمن مشاكل الديمقراطية في التوفيق ما بين الحرية و السلطة، فالديمقراطية تدعم الحرية في عدة أوجه من خلال التعددية التي تؤدي إلى تباين الآراء التي قد تتوافق أو تتصادم فيما بينها. يعد اختلاف المصالح السياسية، الاقتصادية والاجتماعية إحدى مشاكل الديمقراطية، نظرا لتفاوت المجتمع في المستوى المعيشي، الفكري والأهداف التي تسعى إليها كل فئة. في الواقع، لا يخلو أي مجتمع من التفاوت الطبقي، فالبورجوازية تشكل جماعات الرأسمال وهي تهدد حتما المنفعة العامة، كما تشكل التيارات السياسية ــ هي الأخرى ــ جماعات ضغط تهدد السير العادي للديمقراطية. أما الحرية فمجالها واسع جدا فإذا كانت المقصودة منها حرية التعبير والصحافة فهي نسبية، حيث كلما اتسعت الصحافة في معالجاتها الإعلامية بحرية أكثر، كلما هددت كل من: السلطة السياسية، الجماعات ذات المصالح وكذا التيارات التي تؤيد السلطة، لتصبح هي السلطة نفسها وهي حال الدول المتطورة كأمريكا، حيث كانت كذلك منذ بداياتها الأولى، وفي هذا الشأن اعترف الصحفي الفرنسي والذي أصبح فيما بعد مديرا لجريدة لاجازيت «إن منصبي كمدير يومية يعادل ثلاث مملكات !» إنها مكانة الصحافة في الدول المتطورة، يدل ذلك على مفهوم السلطة الرابعة[4]، التي أبعدت سياسيين من مناصبهم كما كشفت فضائحهم أشهرها: "فضيحة Watergate"[5] في أمريكا.

عرفت الجزائر صراع دائم فيما بين الأقطاب المشكلة للمجتمع، ولا يزال الصراع قائما بين الصحافة من جهة والسلطة ومختلف الجماعات الضاغطة الأخرى من جهة أخرى، حول من يقول الحقيقة للمجتمع، الذي يضل ضحية الإشاعات تارة والتعتيم الإعلامي تارة أخرى كما تشكل الصحافة سلاحا ذو حدين، لتجرئها للخوض في

بعض المواضيع مع نقل الوقائع بتفاصيلها للرأي العام، لذا فالحرية بالنسبة للصحافة هي مصدر العداء الشديد بينها والسلطة السياسية وهي إحدى المشاكل الكبرى للديمقراطية في العصر الحديث.

لم تنتعش حرية الصحافة في الجزائر إلاّ بعد الانفتاح السياسي والتعددية الحزبية والإعلامية بعد إقرار دستور 1989، الذي سمح بحرية إنشاء أحزاب وجمعيات ذات الطابع السياسي، تبعه قانون 90 للإعلام الذي يقر بحرية الرأي والتعبير، حيث فسح المجال لإصدار صحف متنوعة الملكية، الطابع وأوقات الصدور، لتبقى المضامين متشابهة إلى حد كبير في ظل احتكار الدولة لمصادر المعلومات.

مرت الديمقراطية في الجزائر بمراحل، كانت في بدايتها فتية، إلاّ أنها سرعان ما انتعشت وتشعبت بالموازاة مع ظهور عناوين صحفية جديدة في سوق الإعلام الوطني، مما سمح لهذه الأخيرة أن تعيش عصرا ذهبيا الذي لم يعمر طويلا، إثر تجرؤ بعض العناوين إلى اقتحام "المحظور" في المعالجات الإعلامية، مما تسبب لها في التعليق أو التوقيف النهائي من الصدور. استخدمت أيضا كوسيلة لضرب استقرار أصحاب القرار مثلما حدث عام 1997م، بعدما شنت جهات معينة من السلطة حملة إعلامية ضد الرئيس اليامين زروال، الأمر الذي دفعه إلى الاستقالة المبكرة و تنظيم انتخابات رئاسية مسبقة. استخدمت أيضا حرية التعبير خلال مؤتمر (سانت ايجيديو)[6] بإيطاليا لحل الأزمة الجزائرية[7]، كما ساهمت الصحافة خلال هذه الفترة في تحقيق عدة انجازات بالرغم من مرورها بفترة عصيبة، الفترة نفسها التي مرت عليها البلاد:

ـ إسقاط حكومة بلعيد عبد السلام.

ـ ساهمت في الإفراج عن العديد من كبار المسؤولين ومسيري المؤسسات الاقتصادية الكبرى، المتهمين بالاختلاس والتجاوزات، الذين سجنوا دون محاكمة ودون إثبات

تهمهم[8]. عانت أيضا من التضييق من طرف السلطة، بعد هذه الفترة، من خلال منعها من حصص الإشهار لتراكم ديونها ليقضي على بعضا منها نهائيا.

إن مشاكل الديمقراطية لا تكمن في تدخل السلطة من خلال المراقبة والتضييق فقط، بل تضم أيضا التراكمات الفكرية و الأيديولوجية التي يؤمن بها أفراد المجتمع، مشكلة بذلك تيارات تتعارض أو تتوافق فيما بينها، باسم الديمقراطية عبر الصحافة التي تتحول من وسيلة إعلام وتثقيف وتكوين رأي، إلى وسيلة الضغط والصراع لأجل إبقاء السلطة والحفاظ عليها، وهي سمة التحول الديمقراطي في بلادنا.

لعل أهم نقطة ضعف تواجهها عملية التحول الديمقراطي، الذي يعتبر ميزة معظم المجتمعات العربية والنامية، التي تعد الجزائر السباقة إليها، هي غياب" ميثاق سياسي "بين الأحزاب الفاعلة في الساحة على شاكلة ما حدث في إسبانيا بعد سقوط ديكتاتورية فرانكو، أو في البرتغال بعد" ثورة الزنابق "وهو الأمر الذي سمح بتحقيق انتقال سلمي نحو الديمقراطية والتعددية في هذين البلدين، بل إن الجزائر لم يحدث فيها اتفاق مثل ذلك الذي عرفته تونس في 1988 أو الأردن في1989[9].إعلاميا لم يرض قانون الإعلام الجديد لسنة 2012م، الأسرة الإعلامية، بالرغم من الظروف العصيبة والطويلة التي أدت إلى ظهوره، حيث لاقى انتقادات عديدة: "باستثناء" فقرة واحدة، تخص فتح السمعي البصري ودون أن تحدد فترة زمنية له، فإن القاعدة التي بُني على أعمدتها مشروع قانون الإعلام الجديد، ليست سوى عملية "ليفتينغ"، لا تخرج عن مبدأ "الشك والريبة" التي ظلت تتعامل بها السلطة مع رجال مهنة المتاعب... المشروع يحمل العديد من المواد "المفخخة"، كما أن الإبقاء على فرض غرامات كبيرة في قضايا القذف يجعل من رفع التجريم عن جنح الصحافة بلا معنى، لأن إلغاء الحبس والعمل في المقابل على تهديد المؤسسة بالإفلاس من خلال الغرامات المفروضة يبقي على القيود قائمة أمام حرية التعبير...

كما أن المادة 80 من المشروع كبّلت مهنة الصحافة بحزمة من "الشروط " تقتضي على ممارسيها عدم تخطيها، فأين تبدأ حدود الأمن العام والسيادة الوطنية والمصالح الاقتصادية والدبلوماسية وأين تنتهي، فهي مواد مطاطة يمكن تفسيرها بعدة مفاهيم وهو ما يفتح الباب أمام التعسف في حق الصحفيين وإعداد قائمة طويلة من القضايا المحظورة من الكتابة الصحفية. استحداث سلطة الضبط تتشكل من 14 عضوا نصفهم يعيّنون من طرف رئيس الجمهورية والبرلمان بغرفتيه، هو إجحاف في تركيبة سلطة الضبط التي تهيمن في تعييناتها السلطة التنفيذية، وهو ما يعني أنها غير مستقلة وليس بوسعها الفصل في المنازعات بالحياد المطلوب. المادة 110 تحمل تدخلا صريحا في عمل الصحفيين، فإذا لم يعجب المقال الذي كتبه أو التعليق الذي اختاره، يمكن أن يأتيه حق الرد ملزم نشره من أي جهة كانت لمجرد أنها ترى بأنه لا يعجبها ما كتب، وفي حالة رفض نشر حق الرد تسلط عقوبات وغرامات مالية كبيرة. فمن يقرر أن هناك فعلا حقا للرد، فحتى وإن كان الصحفي متأكدا من صدقية وصحة المعلومات التي كتبها، فإنه مجبر على نشر حق الرد، ومن ثم كل معلومة ستنشرها الصحافة مهما كانت بسيطة معرضة للتكذيب بموجب حق الرد الإجباري، لماذا لم يتم تعيين سلطة ضبط مستقلة لمراقبة توزيع الإشهار العمومي لضمان الشفافية وعدم استعماله من طرف السلطة للضغط على الخط الافتتاحي للصحف الخاصة أو المستقلة [10]. تلكم كانت حوصلة الانتقادات الصادرة من مختلف الأقطاب الإعلامية، السياسية والأكاديمية المهتمة بقطاع الإعلام وتطويره.

يرى(لورون دبليو) أن وجود صحافة حرة مطلب ضروري لنشوء ديمقراطية حقيقية كاملة... لا يمكن لحرية التعبير، أن تعزز الحريات الديمقراطية إلاّ عندما تمارس بشكل علني، وتلعب وسائل الإعلام دورا أساسيا لذلك[11]. فبالرغم من مرور أكثر من

عشرين سنة من عمر الديمقراطية، إلاّ أنها لا تزال تنعت بالفتية تارة، وبغير الناضجة تارة أخرى، لنتساءل حول السن المحدد للديمقراطية كي نحكم عليها أنها ناضجة؟

3- الديمقراطية والسلطة

تعرف السلطة كنظام و أسلوب أشخاص في الحكم و طموح النخبة السياسية، التي تميزها عن بقية الفئات الأخرى من المجتمع في الحكم. وهي «حالة إيجابية لممارسة السلطة السياسية لأنها تعبر خاصة عن الأهلية لتحقيق الخضوع للغير بدون استعمال القوة»[12]، فالشرعية هي إحدى ركائز بلوغ السلطة وممارستها، إلا أن التسليم بشرعية السلطة وتقويتها، لابد أن يكون في نظام ديمقراطي يكفل تحقيق الأمن والسلام مع عدم المغالاة في حكم السلطة بالنسبة للشعب، كي لا تصبح سلطة استبدادية- ديكتاتورية تضرب حقوق الإنسان عرض الحائط. هناك ديمقراطية مع إمبراطورية كما هو الحال في اليابان، وديمقراطية مع ملكية مثل السويد وهولندا واسبانيا والمملكة المتحدة وديمقراطية مع جمهورية برلمانية مثل فرنسا وإيطاليا[13]، فلكل نظام أساليبه في ممارسة السلطة والتداول عليها، قوانينه المنظمة لحرية التعبير والصحافة، التي لا تختلف كثيرا في أسلوب نقد السلطة ورصد مشاغل المجتمع باحترافية صحفية كبيرة، بعيدا عن التلفيق والقذف والمغالاة، إضافة إلى التأكد من مصادر المعلومات، لتصبح الصحافة ذات دور فعال ومؤثر في المجتمع، تكرس مبادئ الديمقراطية الحقة في إطار حرية الرأي والتعبير المقننة.

4- مسار الانتقال الديمقراطي للجزائر

عرفت الجزائر تغييرات سياسية، اقتصادية واجتماعية وحتى ثقافية، إذ شكلت محطات تاريخية مكثفة وحافلة بمختلف الأحداث أثرت بشكل كبير على شكل السلطة وتركيبتها، الظروف الاجتماعية، إضافة إلى الاعتبارات الثقافية والمورثات التاريخية التي

خلفها الاستعمار الفرنسي، مما جعلها تتخبط في مشاكل سياسية كادت أن تهدد وحدة الأمة.

شهد المسار الديمقراطي في الجزائر مراحل زمنية حافلة بالأحداث على مختلف الأصعدة، عكست جليا الظروف السياسية والاجتماعية منذ الاستقلال، باعتبار كل فترة هي مرحلة معينة للأيديولوجية السياسية، الثقافية والاجتماعية، التي ساهمت سواء بشكل مباشر أو غير مباشر في ميلاد الديمقراطية في الجزائر؛ إذ كانت هذه البلاد من بين البلدان غير المستقرة سياسيا في العالم في تلك المرحلة التاريخية، حيث عدت الأحداث التي تعاقبت عليها خير شاهد على ذلك، إذ تميزت بالتغير السريع وغير المستقر خلال تحولها السياسي والاجتماعي، وهي ميزة الأنظمة العربية باعتبارها «انتقالية أي لم تستقر بعد؛ إذ أنه لا يوجد اتفاق عام داخل المجتمعات العربية حول شكل النظم السياسية ومضمونها، ومن ثم فهي تمر بتغير وتبدل على مستوى أبنيتها التنظيمية والمؤسساتية وعلى مستوى أسسها الاقتصادية والاجتماعية»[14] يعكس ذلك عدم نضج الديمقراطية في هذه الأنظمة، كما تتميز هذه الأنظمة أيضا «(بأنها) تابعة أي تتحرك، تبعا لقوى خارجية.. (مما) يشكل قيودا على حرية حركة هذه النظم وممارستها على المستويين الداخلي والخارجي.. (وهي) تسلطية تقوم على أساس احتكار السلطة» [15]كما أظهرت هذه الأحداث عدم الرضا والسخط المستمر على الوضع من طرف الفئات العريضة من المجتمع من خلال الاضطرابات لفترات متواصلة، التي كانت سببا بينا في إطالة عمر المرحلة الانتقالية.

من بين المؤشرات التي وضعها رامل وجود العنف السياسي الداخلي وهي «أحداث الشغب والاضطرابات والاغتيالات والأزمات الحكومية والثورات وحروب العصابات وأعمال التطهير والانقلابات وعدد القتلى من جراء أحداث العنف...(كما) حدد الباحثان (ايفو) و(روزيلاند) التمرد والاعتقال وإعلان حالة

الطوارئ والأحكام العرفية»[16]، بالنسبة لقطاع الاعلام جرت سلسلة من التعليقات للجرائد الحزبية والمستقلة بحجة نشر أخبار كاذبة أو "سابقة لأوانها"، مما يجب التأكيد عليه أن هذه التدابير التوقيفية جاءت بأمر من مصالح حكومية وليس بمقتضى أحكام قضائية، وهذا تطبيقا للقانون الصادر المتضمن حالة الطوارئ[17]. إن العنف السياسي مناف تماما لمبادئ الديمقراطية العدالة الاجتماعية، فعلى سبيل المثال منذ الاستقلال السياسي الذي حصلت علية البلدان العربية، احتلت جهاز الدولة في العديد منها نخبة سياسية – إدارية من مختلف شرائح الفئات الوسطى، وعملت على تعبئة مختلف الفئات والطبقات الاجتماعية بهدف تشكيل قاعدة اجتماعية وجماعة سياسية مساندة للدولة الجديدة – من حيث هي كيان سياسي قانوني – وقطب تحقيق جماعي للذات – تبحث عن إضفاء الشرعية على تأسيسها والتغلب على الأزمات التي كانت تهددها في وحدتها ووجودها، في مختلف مراحل نموها، انطلاقاً من قوة المساندات هذه. ومع ذلك ظل تكوين هذه الدول الجديدة المنبثقة من الاستقلال السياسي هشاً، ويعاني من نقص بنيوي في إضفاء الشرعية، بسبب ممارسة هذه الدولة البعد الوصائي على المجتمع المدني الوليد[18].

يعتبر دستور 1989م، هو "شهادة ميلاد التجربة الديمقراطية في الجزائر[19] أو مرحلة الانتقال إلى الديمقراطية، فبين 1996و1999م بدأت بوادر الاستقرار الطفيف تلوح في الأفق فتعاقبت الدساتير وانتخب الرئيس عبد العزيز بوتفليقة مع تحسن الوضع الأمني، إضافة إلى ظهور قانون المصالحة الوطنية كما شكلت في الفترة (1999-2007م) أولوية مسائل ذات أهمية كحرية التعبير والصحافة[20]، الدخول في اقتصاد السوق وفكرة التعاون الدولي في مختلف المجالات منها: الأمنية (محاربة الإرهاب الوطني والدولي معا)، الاقتصادية (تكوين تكتلات اقتصادية عربية إفريقية وأور ومتوسطية) إضافة إلى فتح السوق الجزائرية للاستثمار الوطني والأجنبي، الثقافية (المعارض الوطنية

والدولية مع تشجيع الإنتاج الثقافي بمختلف أنواعه).سعت السلطة خلال الفترة بدءا من سنة 1999م على تهيئة الظروف الأمنية وإنعاش الاقتصاد الوطني، من خلال جلب المستثمرين الأجانب، التي تتمتع بكفاءات علمية وتكنولوجية لإخراج الجزائر من أزمتها، وكذا تطبيق سياسة التعاون الجزائري–الأجنبي مع دول من مختلف القارات. نظرا للصورة الحسنة التي بدأت تعرف عن الجزائر ذات الموقع الاستراتيجي الممتاز والموارد الهائلة، التي ستؤهلها مستقبلا لأن تكون معلما سياحيا عالميا وسوقا عربية، إفريقية وأجنبية كبيرة.

إن "انتشار ظاهرة التحول الديمقراطي في كثير من دول العالم الثالث، دلالة قاطعة على قدرة المنظومة الليبرالية الغربية في الانتشار والاستمرارية بوصفه نظاما يسوده نوعا من التنافسية السلمية بين كل الأفراد والجماعات المنظمة في إطار توسيع نطاق المشاركة السياسية إلى انتخابات دورية وتوفر اكبر قدر مكن من الحريات السياسية والمدنية ...ودفعتهم إلى تحليل الأوضاع السياسية...ووضع تعريف متكامل للديمقراطية التي لم تعد تعني توسيع نطاق الحقوق السياسية فحسب، إنما أضحت تشمل تقوية السلطة الشعبية لتحقيق الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية"[21]، إذ أدركت هذه المجتمعات بشكل عام أهمية شرعية السلطة من خلال وصولها عبر انتخابات، كما ساهمت في تحسين نمط العيش، من خلال المطالبة بمكاسب أكثر تقدما وطموحا، تكاد تقارب تلك التي يتمتع بها الفرد في المجتمعات المتقدمة.

5- علاقة السلطة بالصحافة في الجزائر

ترى عواطف عبد الرحمن أن هناك أيديولوجية واحدة تحدد الخط السياسي، الاقتصادي والاجتماعي للدولة كما تحدد الدولة موقف من الإعلام ودوره ووظائفه التي تتكامل مع سائر مؤسسات الدولة، بهدف تحقيق و حماية مصالح وقيم وأهداف الطبقة التي تحكم وتسيطر على وسائل الإعلام الأيديولوجي[22]، إذ لا يحدث دوما انسجام بين

السلطة والصحافة، نظرا لأن الأولى لا ترحب بالنقد والثانية تنتقد، مما يشكل التنافر المستمر فيما بينهما. «في أغلب ديمقراطيات العالم، فإن علاقات القوة بين الصحافة والسلطة هي ظرفية وليست دائمة فالسلطة التنفيذية تقر بضرورة وجود سلطة رابعة كهمزة وصل بينها والرأي العام، لكن حق النقد والاستفسار التي تتمتع بها الصحافة أو الوسائل الإعلامية، تعرقل وتهدد كل الحكومات بدون استثناء»[23]، لأنها تلعب دور المراقب للحكومة في كل أنشطتها كما توعي الفئات العريضة من المجتمع وتحرضه في كثير من الأحيان ضد السلطة للثورة عليها واستبدالها بغيرها.

نظرا للدور الكبير الذي تلعبه الصحافة، استوجب ضرورة التحكم فيها و تسييرها على منهاج شرعي من خلال سن قوانين تنظمها وتقيدها من الحرية المفرطة، مما خلق استنفارا لدعاة الحرية والحق في الإعلام والنقد والوصول إلى مصادر الحقائق دون قيد أو شرط، إذ «لا ينبغي أن تنتظر الصحافة من الحكومة أن تتصدق عليها بالضمانات ما لم تكن الصحافة قادرة على فرض نفسها على اعتبار أن الحريات مقاومات»[24]، فحرية الإعلام والصحافة هي حق مكتسب ما دامت مقننة، كما أن "التجارب التاريخية أكدت أنه، وفي أعتق الديمقراطيات في العالم، نلاحظ تطفل ومحاولة الاستغلال والابتزاز من قبل السلطة لوسائل الإعلام. الفرق الواضح ما بين المجتمعات المتقدمة أو الديمقراطية أو المجتمعات التي تتمتع بمجتمع مدني وقوى مضادة والمجتمعات النامية أو غير الديمقراطية، هو وجود أطر وهياكل وثقافة لصحافة الاستقصاء، وللمؤسسة الإعلامية كسلطة رابعة"[25] فلن يكفي سن قوانين إعلام بدون التطبيق الفعلي لها، بالإضافة إلى ضمان تكوين نخبة صحفية قادرة على مجابهة السلطة و حماية المجتمع من تجاوزاتها من جهة، والتعبير عن انشغالاته من جهة أخرى، لتبتعد عن مهمة القذف والمعالجات السطحية للمشاكل، لتتحول إلى صحافة ثقيلة ورزينة ومحترفة في المعالجات الإعلامية، وفي هذه الحالة يستوجب تطبيق المهنية الصحفية التي تجنب

الصحيفة الوقوع في فخ المصادرات أو المحاكمات والمتابعات القضائية مع المتاعب القانونية.

تنتج السلطة السياسية أشكال عدة من التفاعلات وحركتها ما هي إلا انعكاس لطبيعة القواعد التي تحدد قوة واتجاه ذلك التفاعل، وأن وسائل الإعلام تتحرك بدورها في مجال واسع من التفاعلات لها قواعدها أيضا يفسر وفقها كل تصرف تقوم به وهما بأي حال من الأحوال ليسا نظامين منفصلين، ما دام النظام الذي تتحرك فيه السلطة هو نفسه النظام الذي تعمل فيه وسائل الإعلام.[26] وبالتالي يؤثر أحدهما على الآخر، ليحدث صراعا مزمنا بينهما حول من يفرض تفاعله على الأخر في نفس السياق والبلد.

يبدو أن العلاقة بين الطرفين هي حتمية، بل تنافرية في أغلب الأحيان قبل أن تكون توافقية، كما أن علاقة الصحفي بالسلطة حيوية، فهي صانعة الأخبار وهو يريد هذه الأخبار في نفس الوقت الذي تريد فيه كتمانها أو على الأقل تكييف نشرها، ثم إنه بالنسبة لها وسيلة للحصول على الجماهير و لذلك فهي تفضله أداة ومن خاصية هو الصحفي فإن هناك منزلقا أن يصبح مجرد سلك وبوق... الصحفي يريد الأخبار...واستقلاله والسلطة تريد الوصول إلى الناس ولا تهمه استقلاله[27].

لعل أهم ما يميز هذه العلاقة هو الرقابة المستمرة للسلطة على الصحفي سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، مع خوف هذا الأخير من ردود أفعال السلطة تجاه عمله، عبر مختلف الضغوط التي تساهم بشكل أو بآخر إلى تقليص مهامه والحد من حرياته، الأمر الذي يؤثر على وضع ومكانة حرية التعبير و الصحافة في البلد. ولا تأتي السيطرة من السلطة فقط، بل من الصحافي أيضا، إذ "غالبا ما يرفض الصحافي ويمقت أن يكون مجرد وسيلة في خدمة السلطة الحكومية أو الهيئة الدبلوماسية، إلاّ أنه يمكن أن تتفادى هذه الحالة في بعض البلدان التي تحصل منه السلطة السياسية تعليقات يراد

منها مجاراة خياراتها وشرحها أو تبريرها أحيانا قصد الفوز بالرأي العام أو تأييده"[28]. يسود – أحيانا_ قمع الصحفي والضغط عليه مع سياسة فرض الرأي وإملاء عليه ما يجب فعله كثيرا في الدول ذات التجربة الديمقراطية الفتية، وفي حال بلادنا، يصعب علينا سرد أمثلة عن هذا السلوك باعتبار الرقابة تلازمه كالظل الذي لا يختفي إلاّ بتوقف صاحبه.

تتخذ الضغوط الممارسة عليه عدة أشكال التي يمكن تصنيفها (التي تفرضها الحكومات على الصحافة)كما يلي:

* الضغوط التشريعية: تتمثل في القوانين الخاصة بالإعلام والمراسيم التي تعتبرها تنظيمية.

* الضغوط السياسية: تتمثل في الرشاوى والسيطرة على طباعة الأخبار.

* الضغوط المباشرة: كالقيود المسبقة، تعيين الرقباء في وسائل الإعلام، مصادرة الصحف والقبض على الصحفيين ومنعهم من الكتابة. غالبا ما نجد هذه الضغوط في الدول النامية، ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل يتجاوز إلى استخدامه «لدعم النفوذ السياسي والأيديولوجي لحكومات من خلال ترويج لأطروحتها وقراراتها وأساليبها في الحكم، (كما أن) أغلب الصحف لا تتسع سوى لوجهة النظر الرسمية وتنطوي على اتجاه واحد لسريان الإعلام من السلطة إلى الجماهير»[29]، إلا أن ذلك لم يمنع صحافة بعض هذه الدول من التمتع بقدر من الحرية، حيث يعتبر بان كي مون أن "الصحافة الحرة والمستقلة هي إحدى أسس السلام والديمقراطية"[30] على الأرجح انه من الصعب الإقرار بوجود حرية إعلامية أو ديمقراطية، خاصة في الجزائر التي سعت فيها السلطة إلى وضع قوانين "اعتبرت" جزائية أكثر منها تنظيمية.

شهدت الساحة الإعلامية الجزائرية ميلاد عناوين خاصة ومستقلة فاق عددها المائة ما بين يومية وأسبوعية، فعاشت عصرا ذهبيا خلال الفترة 1989-1991م عكست مختلف التيارات الفكرية والأيديولوجيةّ، يعود الفضل في ذلك إلى تعليمة مولود

حمروش التي سمحت بإنشاء صحف مستقلة من خلال دفع أجور لثلاثة سنوات مسبقة لكل الصحفيين الراغبين في إنشاء صحف[31]. فشكلت بذلك رأسمال مختلف الصحف المستقلة التي ظهرت في تلك الفترة، مع ظهور الصحافة المكتوبة كقوة يمكنها نقد النظام القائم مع التدليل على أخطاءه، ومزاحمته في الوظائف كانت بالأمس من المحظورات، ثم ظهور الصراع كمبدأ من مبادئ الديمقراطيات الحديثة، في محاولة كسب الرأي العام والتأثير فيه من خلال أساليب الدعاية والتسويق السياسي[32]، إلاّ أن ذلك لم يدم طويلا، نظرا لافتقارها لمقومات الديمقراطية الحقيقية و لوجود فراغات قانونية في مجال الممارسة المهنية، مع عدم استيعاب الحقوق و الواجبات المسندة لمهنة الصحافة، بالإضافة إلى مختلف الضغوط التي يتعرض لها خلال ممارسته اليومية.

عرفت التعددية الإعلامية في الجزائر كثرة العناوين الصحفية بشكل افقدها التوازن في سوق الاعلام الوطني مع التباس أسس العمل الصحفي المهني، لأنها أتت "نتيجة التسرع و الارتجال، فما حدث على مستوى الأحزاب السياسية _ تأسيس أكثر من 60 حزبا في فترة وجيزة _ تكرر في الميدان الإعلامي وهذا ما أدى إلى صحافة ضعيفة، صحافة متعددة لكن ذات خطاب واحد، ينعدم فيها الاستقصاء، الدراسات والتحاليل صحافة تتشابه لأنها تعتمد على مصادر الخبر نفسه وينعدم فيها الرأي، صحافة تفتقد إلى هوية صحافة جاءت في ظروف استثنائية وقد تزول عندما تزول هذه الظروف الاستثنائية"[33]. كما سعت بعض العناوين الصحفية على نشر أخبار ومضامين غير مؤكدة المصدر، الأمر الذي غيب عليها سمة المهنية الصحفية، وأخرى كانت ذات خطاب أدبي يخاطب العواطف، بدلا من أسلوب الإقناع الذي يخاطب العقل. ونتيجة لذلك اختفت عدد من الصحف التي ظهرت في ظروف استثنائية واختفت مع اختفاءها، حيث لم تصمد معظمها طويلا في الساحة الإعلامية. كان اختفاء ها نتيجة لقرار قضائي إثر غوصها في معالجة أمور أزعجت السلطة من جهة، و لتحولها

إلى منبر للانحراف المهني لوقوعها في أياد أرادتها وسيلة لتحقيق غاياتها. وعليه تعد تعددية شكلية في العناوين ومتشابهة في المضامين خاصة فيما يتعلق بالمسائل الوطنية، بالإضافة على تمركز ملكيتها إلى نفس الجهات.

مع صدور مرسوم الطوارئ في 9 فيفري 1992، عادت الرقابة تلوح في الأفق، خاصة مع ظهور مرسوم الإعلام الأمني الذي فرض الرقابة المسبقة على كل الجرائد. تعتبر الفترة ما بين 91-95 من المراحل العسيرة الذي عاشه القطاع الإعلامي في الجزائر. انحرفت الصحف – التي تعرضت إلى التعليق– عن مسار المهنية الصحفية مما أدى إلى تصادمها مع السلطة، حيث كان الحصول على المعلومات الأمنية في هذه الفترة العصيبة صعب المنال، مما دفع بعدد من الصحف بنشر أخبار أحيانا غير مؤكدة أو"سابقة لأوانها" مما وتر العلاقة بينها والسلطة. ولتجنب ذلك يستلزم تليين العلاقة بين السلطة والصحافة والانسجام بخصوص المسائل الوطنية، التي تهم الرأي العام مع تسهيل هذه الأخيرة للصحافة مهمة الحصول على المعلومات الصحيحة والدقيقة لتحقيق إعلام موضوعي و نزيه، بعيدا عن الريبة والشك والتخمين.

لم تتوقف مواجهة الصحافة مع السلطة للحصول على المعلومات في الجزائر ، بل تعدى الأمر إلى شن هجمات صحافية عرضت بعضها إلى التعليق فلقبت وقتذاك بالمعلقات العشرة، فلم تنتقد بعض العناوين – التي لا يوجد لها أثرا اليوم في الساحة الإعلامية– البرامج أو السياسات، بل تجرأت للتعرض إلى الحياة الشخصية والمساس بسمعة بعض من الشخصيات بأعلى جهاز الدولة، مما استوجب التفكير في وضع أسلوب قانوني يضع حدا لمثل هذه السلوكيات المحرضة دائما من طرف المعارضين للسلطة منه –كحال معظم دول العالم الثالث– مما أدى إلى ظهور قانون العقوبات 2001 م[34]، الذي أثار ردود أفعال متباينة، كانت ساخطة في مجملها حول بعض مواده، التي فرضت عقوبات صارمة على مرتكبي الجرائم الصحفية، وفي هذا الصدد،

نوه المختصون في القانون والإعلام إلى عدم تفريق مواد ذلك القانون (2001م)بين الجريمة السياسية والجريمة العامة أو المادية مع فرض نفس العقوبة عليها، مما أدى بالعديد من الأطراف (خاصة الأسرة الصحفية) إلى رفض المساواة بينهما في العقوبة كما اعتبروه خرقا صارخا لحرية الرأي والتعبير.

بعد سلسلة من المطالب للأسرة الإعلامية، حقوقيون ونقابيون لإعادة النظر في هذا القانون، استفاد العديد من الصحفيين المتهمين بهذه الجرائم، من إجراء العفو الرئاسي الصادر في ماي 2006م متبوع بمرسوم آخر أكثر وضوحا في جويلية من نفس السنة بمناسبة اليوم العالمي للصحافة، ومنذ هذا الإجراء شهدت العلاقة بين الصحافة المكتوبة والسلطة بشكل عام تعايشا سلميا، إلاّ أن ذلك لم يدم طويلا باعتبار الصحافة إن لم تستغل من طرف السلطة ستحركها جماعات ضد هذه الأخيرة، ليعود مسلسل التوتر إلى الظهور من جديد.

تشهد العلاقة بين الصحافة والسلطة مدا وجزرا، فالصحفيون «يحترسون من الحكومة»[35]من خلال معارضتهم للسلطة مع اتهامها بالتستر عن المعلومات والحقائق، التي هي في الأساس من الحقوق الأساسية للصحفي استنادا إلى مبدا حرية الوصول إلى مصادر المعلومات ونشرها بعد التأكد منها، ولأن الصحافة المستقلة في الجزائر أهم انجاز لانتفاضة أكتوبر 1988م، فلم تكتف بدورها في الإعلام فحسب، بل تجاوزته لتؤدي الدور السياسي والمدني في المجتمع، كما حملت على عاتقها القضايا الوطنية والدولية. شكلت، أيضا، الديمقراطية تحديا لابد من تحقيقه لهذه الصحافة، وفي هذا الصدد "برعت الأنظمة العربية في تقنيات الالتفاف على التجربة الديمقراطية و إفراغها من محتواها فحتى النمط الشكلي منها لم يسلم من زرع الألغام السياسية، في حين ولدت تجربة التعددية السياسية معارضة ضعيفة، بقيت بنى الدولة التسلطية في منأى عن التغيير. كذلك عندما شرعت بعض الأنظمة العربية في انفتاحها على مطالب

الإصلاح السياسي وحرصها منها على تجديد حكمها، لم تكن سوى تحسينات قشورية أو بعضا من الترقيع السياسي، الذي لم يغير من جوهر السلطة التسلطية والتي لم تضع حدا لاحتكار النخبة الحاكمة للسياسة والثروة على حساب المجتمع"[36]، وبالتالي وجدت نفسها عرضة للتلاعب والسيطرة، إذ استخدمت هذه الصحافة في مراحل معينة كمرآة لتلميع الوضع العام في الخارج، وفك الحصار المطبق حولها على الصعيد الدولي، كما تعرضت هذه الصحافة إلى الضغوط كالتضييق عليها وإيقاف بعض عناوينها، وبالتالي أضحت العلاقة التي تربط الصحافة بالسلطة تارة متوترة وأخرى متعايشة ومنسجمة التي لم تدم طويلا، كما أصبحت _ أيضا_ "المغامرة الثقافية" نقطة اهتمام السلطة، فلم تحدد طابع هذه العلاقة، لكنها كانت الوسيلة الوحيدة التي تناضل إلى يومنا هذا من أجل المزيد من حرية التعبير والصحافة، ولكسب مراتب متقدمة في مصاف الدول في العالم.

6- المسار الديمقراطي: السلطة والصحافة في الجزائر

تعيش الصحافة في صراع أزلي مع السلطة لأنها غالبا ما تكون هذه الأخيرة مستقلة عن الأولى في المجتمعات المتقدمة، ونسبية ذلك في بقية المجتمعات الأخرى، نظرا للرقابة التي تمارسها السلطة، فالصراع بين الإعلام والسلطة مزمن ودائم، "فالتجارب تؤكد بأنه وحتى في اعتق الديمقراطيات في العالم نلاحظ تطفلا وكمحاولة استغلال وابتزاز من قبل السلطة لوسائل الإعلام"[37]، فبالرغم من الدور الكبير الذي تمارسه الصحافة، إلا أنها لم تسلم من تحولها إلى مجرد وسيلة في يد السلطة مهما كان طابعها لتحقيق مصالحها، وتلك هي ميزة المجتمعات النامية ونخص بالذكر العالم العربي، الذي تعاني معظم دوله من إشكالية من يسيطر على الصحافة يضمن لنفسه البقاء لفترة أطول في دهاليز الحكم. ولا يتوقف الأمر عند هذا الأمر، بل يعد "الصراع بين السلطة والإعلام مزدوج، لأن معظم الدراسات القانونية الإعلامية دأبت إما على

تجريم الصحافة و وسائل الإعلام و بالتالي شرعنة تدخل السلطات العمومية بالردع والزجر، أو على تجريم السلطة وبالتالي اتهامها بخرق حرية الصحافة ووسائل الإعلام"[38].

تعد الصحافة في الدول الديمقراطية سلطة رابعة بعد السلطات الثلاثة، لكن «هذه السلطات لا توجد في بلادنا، بالنسبة إلي الإعلام هو السلطة الثانية بعد سلطة رئيس الجمهورية والمؤسسة العسكرية...أما السلطة الثالثة فهي لأصحاب النفوذ المالي، لكن اعتقد أن هذا الوضع طبيعي لأنه يأتي في ظرف انتقالي، بسبب ما عرفته البلاد من أحداث في العقد الماضي.»[39] شكلت هذه الأخيرة تيارات فكرية تتواجه من خلال الصحافة ليحدث التباس في المفاهيم مع افتقار المهنية الصحفية، كما أن لتركيبة المجتمع القابلة للتغير السريع، دورا في إحداث تناقضات غريبة مثل «ما وقع بين الفكر الديمقراطي والمنهج التعددي وبين الفكر الشمولي والحكم الفردي من ناحية أخرى»[40] فلم توجد الديمقراطية في الجزائر لعكس التعددية الفكرية والرأي فحسب، بل كانت لتوافق حرية الرأي و التعبير التي تتغنى بها الصحافة مع السلطة، بهدف الحفاظ على التوجه الأيديولوجي. فالحرية مظهر من مظاهر الديمقراطية شرط أن تكون مقننة لفائدة الجميع، حيث يقول نقابي حول هذا الموضوع «حرية التعبير في الجزائر موجودة ولا يمكن إنكار ذلك...(إلاّ أنها) تبقى مشكلا لماذا؟ لأنها غير موجهة و غير مؤطرة... يجب أن يفهم رجل الإعلام أن حريته تنتهي في حدود حرية الآخرين.»[41] ؛ إذ يجهل الصحافيون، في معظم الأحيان، معنى الحرية وحدودها مع المبادئ الرئيسية للديمقراطية، الأمر الذي يؤدي إلى وقوع التجربة الديمقراطية والصحافية في هفوات أثرت على المسار الديمقراطي للقطاع المكتوب وعلى الديمقراطية بشكل عام في بلادنا.

علق الإعلامي (جنبلاط) حول تجربة حرية الصحافة في الجزائر قائلا: «في بلادي كثير من الديمقراطية وقليل من الحرية»[42]، مادامت الرقابة على المضامين الصحفية لا تزال قائمة، بالرغم من التعددية السياسية والإعلامية مع إقرار حرية الرأي

والتعبير، تحت شعار الانجازات المحققة، تستعين السلطة بالرقابة على الصحافة بأجهزة قوية ذات قرارات فعالة ودور هام في ذلك. فما هو مستقبل الديمقراطية و الصحافة في بلادنا؟

يؤول مستقبل الديمقراطية والصحافة في الجزائر إلى «حتمية التواؤم والتوافق و التناسق بين قوة السلطة وبين ديمقراطية العمل والممارسة وحرية الصحافة والرأي والتعبير في إطار من العدل الاجتماعي والتسامح الفكري.. الحرية... لا تتجزأ و الديمقراطية لا تتناقض، لكنها تتكامل وتؤثر وتتأثر من خلال مؤسسات المجتمع المدني المتعددة، سواء كانت دستورية وحكومية أو كانت مؤسسات رقابية أمنية أو مؤسسات تشريعية وصحافية إعلامية»[43].

تظل الديمقراطية صعبة التحقيق في مجتمعات لم تواكب التغيرات الحاصلة في التقنيات والوسائل، المناهج و طرق التفكير في سن قوانين تتناسب مع الظروف التي يعيشها ومستوى الطموح الذي يسعى إليه، لأن المشكلة لا تكمن في الديمقراطية وتطبيقها، بل في إسقاط مفهومها ومقوماتها على المجتمع الجزائري وتطبيعه بشكل يحقق توازن الفئات المشكلة للمجتمع، ولكي تنعم السلطة، الصحافة والمجتمع بالتوافق والتعايش في بناء نظام خال من القمع والتعتيم وكذا تهميش فئات على حساب أخرى، أو التلاعب بالقوانين عبر التناقضات والخلط في المفاهيم التي تشوه صورة الديمقراطية في بلادنا.

وخلاصة القول أن التجربة الديمقراطية مرت في الجزائر بفترات عصيبة و ساخنة بالأحداث على كل الأصعدة، كما عرفت تقلبات مستمرة، طويلة و بشكل شبه مزمن، إلا أن ذلك لم يمنعها من التنظيم النسبي و التقنين، في مختلف المجالات التي تتقدمها السياسية، حيث تعددت الأحزاب بعضها منسجمة و أخرى مختلفة، كما تغير المجتمع الجزائري من خلال وعيه بالمجريات السياسية الوطنية منها و الدولية، و يعود

الفضل الكبير إلى الصحافة مما عزز مكانة الديمقراطية في بلادنا. وكان للمسار الديمقراطي في الجزائر وقعا كبيرا على السلطة السياسية و الصحافة.

تعتبر الصحافة مراقبة السلطة وموجهة الشعب والرأي العام، فهي تراقب السلطة في كل أنشطتها، كما تفسر لهذا الأخير كل ما يجري حوله، فهي سلاح ذو حدين خاصة في البلدان الديمقراطية التي حولتها إلى سلطة قائمة بذاتها. تتميز الصحافة المكتوبة الخاصة في الجزائر بافتقار بعضا من عناوينها إلى طرق وأساليب النقد في معالجة المواضيع المعقدة والحساسة، مما دفعها إلى مواجهة القانون، عكس ذلك قلة تكوين الصحفيين مع سوء توظيف الموارد البشرية المتمكنة من العمل الصحفي، إضافة إلى غموض السياسة الإعلامية الناجمة عن الفراغات القانونية، التي لم تتوافق وتركيبة المجتمع من جهة، و كذا الظروف السياسية والاجتماعية الاستثنائية التي مرت عليها الجزائر والتي استمرت لفترة طويلة من جهة أخرى، كما كانت التجربة الديمقراطية في الجزائر التي جاءت إثر ظروف خانقة واستثنائية على كل المستويات، بهدف إنعاش المجالات السياسية والإعلامية والاجتماعية، إلاّ أن النتيجة كانت مخيبة لطموحات الصحافة والمجتمع معا، حيث اصطدمت بالعراقيل التي شكلت عائقا على الممارسة الصحفية في ظل الرقابة والتضييق المالي والالتباس السياسي والقانوني الحاصل، لتعطي صورة للديمقراطية ليست كتلك التي عرفها الغرب، كل ذلك عكس العداء المزمن بين الصحافة، التي تحركها أطراف ذات مصالح و السلطة.

تعتبر الجزائر أول بلد عربي عرف الديمقراطية التي كانت مهدا للتعددية السياسية والصحافية، بعدما وضعت آخر أسسها هي الاستقرار إلى معظم الأصعدة، إذ كان المسار الديمقراطي حافلا بالأحداث السياسية والإعلامية، تخلله مواجهات بين السلطة والصحافة لأجل المطالبة بالمزيد من حرية التعبير والرأي، حيث سعت السلطة بدورها إلى توجيه هذه الصحافة، فحدثت سنوات تعايش بينها وأخرى تنافر، بسبب تناقض

الرؤى والأهداف، كما اتسم المسار الديمقراطي في الجزائر بسرعة التطور وكثرة القرارات، خلافات وتصدعات بين مختلف التيارات، لتبقى الديمقراطية في الجزائر قديمة النشأة، لكنها لم تستثمر بالنهج الذي يوفق بين سياسية إعلامية ناجعة، نظام سياسي لين وصحافة أكثر حرية، مسؤولية و انفتاحا.

إذا كانت التجربة الديمقراطية في الجزائر هي الأولى في العالم العربي، إلاّ أنها متواضعة بالنسبة للعالم المتطور، الذي عرفت فيه الصحافة تنوعا في المضامين وتمتعا بحرية الرأي والتعبير وتقدما في التقنية والتكنولوجيا العالية، بالإضافة إلى درجة وعي مجتمعاتها وقدرات تحليلها وتركيزها على الأحداث، وسرعة بديهتها. فالسلطة في الجزائر مدعوة إلى فسح مجال أكبر لحرية التعبير في حدود القانون والعمل على تنظيم الإعلام، بشكل يتناسب والتطور الحاصل في الداخل والخارج، مع إسناد مهمة سن القوانين الإعلامية لمختلف الأطراف المعنية تتقدمها الأسرة الإعلامية، لكن، هذه الأخيرة والسلطة السياسية ملتزمتان باحترام القوانين والتعددية مع حرية الرأي والتعبير، كي لا تتحول الصحافة إلى لعبة سياسية في يد أصحاب السلطة والنفوذ أو اكتفاء الصحافة بالمعارضة السلبية.

ننهي هذه الدراسة بمجموعة من التوصيات التي قد تساهم ولو بقدر يسير من تقديم بديل وحلول للإشكال المطروح:

– لتحقيق التعايش بين الصحافة والسلطة لابد من وضع قانون يتوافق والتركيبة السياسية، الاجتماعية والثقافية للمجتمع الجزائري، مع الأخذ بعين الاعتبار قابليته لمسايرة هذه الصحافة.

– سن قانون الإعلام لابد أن يكون بإشراك الأسرة الإعلامية مع مختصي المجال الإعلامي مع الابتعاد عن نسخ القوانين الأجنبية، التي يستحيل تطبيقها في الواقع

الجزائري الذي له خصوصياته تميزه عن باقي المجتمعات الأخرى على الصعيدين، العربي و العالمي.

– التركيز على تكوين الصحافيين مع منحهم فرص اكتساب الخبرة في الكتابة الصحفية، من خلال احتكاكهم بزملائهم من مختلف دول العالم، بهدف وضع أسس صحافة نزيهة ومحترفة تعمل من اجل الصالح العام، لأن مهنته مسؤولية قبل أن تكون وظيفة.

الهوامش:

1- يحي أحمد الكعكي: **مقدمة في علم السياسة**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت 1983، ص 50.

2- محمد علي محمود: **مقدمة في علم السياسة**، دار النهضة العربية للنشر و التوزيع1979، ص 80.

3- أحمد طلعت: **الوجه الآخر للديمقراطية**، الطريق للنشر و التوزيع، الجزائر، 1990، ص 106.

4- يدور الجدل حول أول من أطلق تعبير "**السلطة الرابعة**"، إلا أن اتفاقاً واسعاً ينعقد حول دور المؤرخ الاسكتلندي كارل ليل إشهار المصطلح وذلك من خلال كتابه "الأبطال وعبادة البطل" (1841م) حين اقتبس عبارات للمفكر الايرلندي إدموند بيرك أشار فيها الأخير إلى متعلق الأحزاب الثلاثة (أو الطبقات) التي تحكم البلاد ذلك الوقت، رجال الدين والنبلاء والعوام، قائلاً إن المراسلين الصحفيين هم الحزب الرابع –"السلطة الرابعة"– الأكثر تأثيراً من كافة الأحزاب الأخرى. كما يبدو أن(بيرك) كان في ذهن (كارل ليل) عندما كتب الأخير في مؤلفه" الثورة الفرنسية عام 1837 م عبارة أورد فيها المصطلح أيضاً. أما الروائي الإنجليزي (هنري فيلدنج) فيبرز باعتباره أول مستخدم معروف لتعبير (Forth State)في كتابة له عام 1752. نقلا عن الموسوعة الحرة: ويكيبيديا.

5- **وترغيت**: هو اسم لأكبر فضيحة سياسية في تاريخ أمريكا. كان عام 1968 عامًا سيئًا على الرئيس ريتشارد نيكسون، حيث فاز بصعوبة شديدة على منافسه الديمقراطي همفري، بنسبة 43.5% إلى 42%، مما جعل موقف الرئيس ريتشارد نيكسون أثناء معركة التجديد للرئاسة عام 1972 صعباً جداً. قرر الرئيس (ريتشارد نيكسون) التجسس على مكاتب الحزب الديمقراطي المنافس في مبنى (وترغيت.) و في 17يونيو 1972 ألقي القبض على خمسة أشخاص في واشنطن بمقر الحزب الجمهوري وهم ينصبون أجهزة تسجيل مموهة. كان البيت الأبيض قد سجل 64 مكالمة، فتفجرت أزمة سياسية هائلة وتوجهت أصابع الاتهام إلى الرئيس (نيكسون)، استقال على أثر ذلك الرئيس. في أوت عام 1974 تمت محاكمته بسبب الفضيحة، وفي 8 سبتمبر 1974 أصدر الرئيس الأمريكي (جيرالد فورد) عفواً بحق (ريتشارد نيكسون) بشأن الفضيحة.

6- تفاوضت الأحزاب التالية: جبهة القوى الاشتراكية، جبهة التحرير الوطني، حركة النهضة، حزب العمال، الحركة من أجل الديمقراطية مع قيادات جبهة الإنقاذ في روما تحت مظلة الجمعية الكاثوليكية (سانت إيجيديو) في 1994 وأصدرت تصريحا مشتركا يتضمن عدة مقترحات حول معالجة الأزمة في الجزائر ويدعو إلى المصالحة، لكن السلطة و أحزاب المعارضة الأخرى رفضته جملة وتفصيلا، إضافة إلى رفضها من قبل المؤسسة الأمنية.

7- Lahouari Addi: **Le régime algérien après les révoltes arabes**, La Découverte, *Mouvements,* 2011/2 - n° 66, pages 89 à 97.

8- محمد قيراط: **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**، مجلة جامعة دمشق، المجلد 19، العدد 3_4، 2003، ص 127-128.

9- Hachmaoui M : **Démocratie en Algérie : transition permanente**, journal El watan, Algérie, 19-20 avril 1999.

10- ح. سليمان: **قانون إعلام جديد بعد عشرين سنة من الانتظار: السلطة تجري عملية "ليفتينغ" و لا تريد التخلي عن الاحتكار**، يومية الخبر، الجمعة30 ديسمبر 2011.

11- عيسى عبد الباقي: **وسائل الإعلام و التحول الديمقراطي في الدول العربية: إشكالية الدور...و آليات التعزيز**، المركز الوطني لأبحاث الفضاء الإلكتروني، دوريات، قضايا إستراتيجية، يوم السبت 10 أوت 2013.

12- مختار غريب: **النزعة الديمقراطية للدولة للجزائرية**، أطروحة دكتوراه، 1993، ص176.

13- عبد الوهاب بن الشيخ عبد الرحمن بكلي: **انطباعات و أفكار حول مواضيع مختلفة**، مكتبة الكرى، الجزائر، 2005، ص 156

14- حسنين توفيق إبراهيم: **ظاهرة العنف السياسي في الأنظمة العربية**، مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، لبنان،1992، ص27.

15- المرجع نفسه، الصفحة نفسها.

16- المرجع نفسه، ص70.

17- لايوانوغان، **قصة الصحافة الجزائرية المستقلة مع السلطة من غياب الدولة إلى الدولة القمعية**،(http//www.opfw.org/indxarab-asp ?frame=articles/ara1037.ht)

18- صالح ياسر: **المجتمع المدني و الديمقراطية، النسخة الالكترونية**، ص 52.

19- Arezki METREF : **Une presse dans le dégel : genèse d'une ambigüité** (In monde arabe : Maghreb _ Machrek, Algérie, la fin de l'unanime, débats et combats des années 80 et 90, sous la direction de Fenny COLLONA, trimestre n 154 octobre_ décembre 1996, p 63. باستعادة

20- تم تعليق أكثر من 60 صحيفة و منعت من الصدور، و حسب التقرير السنوي لمنظمة محققون بلا حدود الصادر سنة 2005، تحتل الجزائر المرتبة 129 عالميا بعد كولومبيا بلاد أخطر مافيا الفساد في العالم.

21- علي الدين هلال و محمود إسماعيل محمد: **اتجاهات حديثة في علم السياسة، القاهرة، منشورات اللجنة العلمية للعلوم السياسية و الإدارة العامة**، 1999، ص 138.

22- محمد حسام الدين: **المسؤولية الاجتماعية للصحافة، الدار المصرية اللبنانية**، ط 1، 2003، ص 172.

23- - Jean-Louis Servan : **Le pouvoir d'informer qui le détient comme il l'exerce ce qu'il sera demain ?**, E Robert Laffont, Paris, 1972, p354.

24- -Francis Ball : **L'émergence de la diffusion collective, in Ball Francis et les autres (Encyclopédie de la sociologie : Le présent en question)**, Paris librairie ,1975.

25- محمد قيراط: **السلطة و الصحافة... أي علاقة؟** يومية الشروق اليومي، صفحة الرأي، يوم 18 أوت 2010.

26- يوسف تمار: **الإعلام و السلطة: إشكالية الاعتراف المتبادل**، http://temmaryoucef.unblog.fr/files/2012/12/pdf7

27- محمد حسنين الهيكل: **بين الصحافة و السياسة**، شركة المطبوعات للنشر و التوزيع، لبنان، ط 6، 1985، ص 238.

28- ألان بلاتيني: **السياسة بين الدول: مبادئ في الدبلوماسية**، شركة دار الأمة، ط 1، الجزائر، 1998، ص 138.

29- عواطف عبد الرحمن: **قضايا التبعية الإعلامية و الثقافية في العالم الثالث**،1984 ، ص129-131

30- محمد قيراط: **حرية الصحافة في العصر الرقمي**، يومية الشروق، صفحة الرأي، يوم 5 ماي 2010.

31- Arezki METREF, op.cit. p 63.

32- يوسف تمار، المرجع السابق.

33- محمد قيراط: **حرية الصحافة في عهد التعددية السياسية في الجزائر**، ص 136.

34- تنص المادة 144 مكرر1 "عندما ترتكب الجريمة المنصوص عليها في المادة 144 مكرر بواسطة نشرية يومية أو أسبوعية أو شهرية، أو غيرها، فان المتابعة الجزائية تتخذ ضد مرتكب الإساءة وضد المسؤولين عن النشرية، وعن تحريرها، وكذلك ضد النشرية نفسها، و في هذه الحالة يعاقب مرتكبو الجريمة بالحبس من 3 إلى 12 شهرا، وبغرامة من 50 ألف إلى 250 ألف دينار، أو بإحدى هاتين العقوبتين فقط." أما المادة 146 فتنص على أنه " تطبق على الاهانة أو السب أو القذف، الموجه بواسطة الوسائل التي حددتها المادتان 144 مكرر و144 مكرر 1 ضد البرلمان، أو إحدى غرفتيه، أو ضد المجالس القضائية، أو المحاكم، أو ضد الجيش الوطني الشعبي، أو أية هيئة نظامية أو عمومية أخرى، العقوبات المنصوص عليها في المادتين المذكورتين أعلاه . وفي حالة العود تضاعف عقوبات الحبس والغرامة."

35- Everett et Denis John C Merrill : **Les médias en question**, p 40.

36- ابتسام الكتبي و آخرون: **الديمقراطية و التنمية الديمقراطية في الوطن العربي**، سلسلة كتب المستقبل العربي، العدد 30، بيروت، مركز الدراسات الوحدة العربية، 2004، ص 16.

37- محمد قيراط: **حرية الصحافة في ظل التعددية السياسية في الجزائر**، ص 118.

38- وهبة الزحيلي: **حق الحرية في العالم**، دار الفكر المعاصر، دار الفكر، دمشق، 2000، ص 41.

39- تصريح عبد العزيز رحابي–وزير الاتصال و الثقافة سابق– في حديث ليومية الجزائر نيوز، الثلاثاء 03 ماي 2005 ،العدد398، ص5.

40- صلاح الدين حافظ: **صدمة الديمقراطية**، ط 1 ،1993، ص172.

41- تصريح نقابي ليومية الجزائر نيوز، العدد398، الثلاثاء 03ماي 2005، ص5.

42- تصريح نقابي ليومية الجزائر نيوز، العدد 398، الثلاثاء 03ماي 2005، ص 5.

43- صلاح الدين حافظ، مرجع سابق، ص173.